

أثر تعديلات نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على إيرادات خزينة الدولة الجزائرية
The Effect of Amendments to the Single Tax System on the Algerian State Treasury Revenues

* طاطا إيمان

¹ كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 (الجزائر) (Tata.imene@univ-alger3.dz)

تاريخ الاستلام: 2021/08/15؛ تاريخ القبول: 2022/05/24؛ تاريخ النشر: 2022/07/01

ملخص: تهتم الدراسة بالدور الهام الذي يلعبه النظام الضريبي في اقتصاديات الدول وفي تمويل خزيتها العمومية. حيث غالبا ما يعرف النظام الضريبي تعديلات وتغييرات من شأنها مواكبة البيئة الاقتصادية بغية الرفع من فعالية الضرائب والمبالغ المحصلة منها. لقد تعرضنا من خلال هذه الدراسة إلى مختلف التعديلات التي طرأت على الضريبة الجزافية الوحيدة خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2020 والمدرجة في إطار تبسيط النظام الضريبي الجزائري. واعتمدنا على المنهج الاستقرائي، وكذا المنهج التحليلي المقارن لمجموعة من المعطيات المالية والكمية على المستويين الكلي والجزئي، عند محاولتنا قياس مدى فعالية التعديلات الجديدة من ناحية مدى تحقيقها لمستوى إيرادات أعلى لخزينة الدولة الجزائرية. وقد تبين أن المشرع نجح نظريا في سن ضريبة مبسطة، يسهل أداؤها بالنسبة لصغار التجار بمستوى عبء ضريبي أخف، إلا أن الممارسة الميدانية أثبتت عدم تحقيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة للهدف الرئيسي الذي أدرج من أجله والمتمثل في التبسيط بغرض التأثير الإيجابي على موارد الخزينة العمومية.

الكلمات المفتاح: تعديل النظام الضريبي، ضريبة جزافية وحيدة، إيرادات ضريبية.

تصنيف JEL: H21.

Abstract: The study examines the important role that the tax system plays in countries' economies and in the financing of their public treasury. The tax system often undergoes adjustments and changes to adapt it to the economic environment and increase the efficiency of taxes and the amounts collected. Through this study, we have examined the various modifications made to the "unique flat-rate tax" during the period from 2007 to 2020, introduced as part of the simplification of the Algerian tax system. For this purpose, we have used the inductive methodology, as well as the comparative analytical methodology for a set of financial and quantitative data at the macro and micro levels, to try to measure the effectiveness of the new amendments in terms of better tax revenues for the public treasury. We have found that the legislator has succeeded in theory in implementing a simplified and easy to pay tax for small traders with a lighter tax burden. However, practice in the field has shown that this "unique tax system" has not achieved the main objective for which it was created, that of simplifying in order to positively affect the resources of the public treasury.

Keywords: Modification of the Tax System, Single Flat-Rate Tax, Tax Revenue.

Jel Classification Codes: H21.

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

لقد شهد النظام الضريبي في الجزائر عدة إصلاحات، شملت من جهة الضرائب والرسوم المفروضة، ومن جهة أخرى طريقة فرض الضرائب التي يخضع لها المكلفون بالضريبة، وامتدت هذه الإصلاحات إلى إعادة النظر في تنظيم هيكل ومصالح الإدارة الجبائية. ويعد نظام الضريبة الجرافية الوحيدة أحد ثمار سلسلة الإصلاحات الضريبية، حيث تم استحداثه سنة 2007 وعرف بدوره تعديلات وتغييرات معتبرة، خاصة سنوات 2010، 2015 و2020. ونسعى من خلال هذه الورقة البحثية الخوض في تبعات استحداث هذا النظام والتعديلات التي أُدخلت عليه، لاسيما تأثيره على إيرادات خزينة الدولة، وعلى نسبة الضغط الضريبي على المكلفين بالضريبة. على اعتبار أنه من ضمن الأسباب الأساسية التي كانت وراء هذا التعديل والدرجة ضمن عرض الأسباب الخاص بمشروع قانون المالية لسنة 2015، هو تبسيط إجراءات أعوان الإدارة الجبائية، والذي بدوره سمح بتسهيل المهمة على المكلفين أيضا. والسؤال الذي يفرض نفسه هو: هل هذا التعديل بدافع التبسيط أثر بالإيجاب أيضا على الإيرادات الضريبية؟ أو على الأقل هل حافظ على مستوياتها؟.

I.1- التوصيات الدولية نحو تبسيط الأنظمة الجبائية للتأثير إيجابا على المداخيل:

تطرقت أعمال "France stratégie" ضمن تقريرها سنة 2017، عند تحليلها لاقتطاعات الدولة الفرنسية إلى اعتبار أن النظام الجبائي الفرنسي من أكثر الأنظمة تعقيدا وفي كثير من الأحيان أقل تناسقا، حيث أن العدد الكبير للاقتطاعات وقواعد حساب الأوعية المختلفة يؤثر سلبا على وضوح مقروئية النظام، والذي يولد قلقا واحساس بعدم الاطمئنان من قبل المكلفين، وهو الأمر الذي يؤثر على جذب الدولة للاستثمارات، حيث تركزت الجهود في البحث عن هيكلية النظام الجبائي الذي يسمح بالاستجابة بفعالية لاحتياجات الانفاق، مع تقليص الآثار السلبية على النشاط الاقتصادي¹. كما جاء في مدونات البنك الدولي أن الأنظمة الضريبية المُعدّدة تعزز ثقافة التهرب وقد تهيئ الفرص للفساد، أمريكا اللاتينية على سبيل المثال: تتوقع أي شركة في المتوسط أن تقضي 547 ساعة كل عام في إجراء 22 عملية سداد منفصلة للضرائب المستحقة، وتشير الأرقام إلى تضييع البلدان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ما يقارب 340 مليار دولار في عام 2015 بسبب التهرب الضريبي².

كما خلصت دراسة لمجموعة البنك الدولي في عام 2014، أن تخفيض ما نسبته 10% في كل من عدد المدفوعات الضريبية والوقت اللازم للامتثال للمتطلبات الضريبية قد يؤدي إلى تقليص التهرب الضريبي بنسبة 9.64%، كما أن تبسيط القواعد من شأنه تشجيع المزيد من منشآت الأعمال الصغيرة على اللحاق بالقطاع الرسمي الخاضع للضريبة، والذي من شأنه خلق أيضا بيئة يسهل التنوُّع بها للمستثمرين الدوليين، ومنه جذب الاستثمار والإيرادات الضريبية، كما تم إحصاء 50 بلدا يفرض ضريبة واحدة على القاعدة الضريبية الواحدة خلال الثلاثة عشر عاما الماضية مع قيام 57 بلدا بدمج ضرائب أو الغائها³.

I.2- نظام الضريبة الجرافية الوحيدة :

أدرج نظام الضريبة الجرافية الوحيدة ضمن قانون المالية لسنة 2007، حيث نصت المادة 2 منه على استحداث باب ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يتضمن المواد من 282 مكرر إلى 282 مكرر 10 بعنوان "الضريبة الجرافية الوحيدة"، لتعويض الضرائب والرسوم المفروضة في ظل النظام الجرافي القديم والمتمثلة في كل من الضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على النشاط المهني، والرسم على القيمة المضافة. ويخضع له وفق تعديل قانون المالية لسنة 2021، الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا وتجاريا وحرفيا، وكذا التعاونيات الحرفية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 15 مليون دينار، ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي. ويستثنى عدد من النشاطات من الإخضاع لهذا النظام، لعل أبرزها أنشطة استيراد السلع والبضائع، والبيع بالجملة، وأنشطة الترقية العقارية والأشغال العمومية والري والبناء، والأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحاليل الطبية، وغيرها⁴. وتحدد الضريبة الجرافية الوحيدة وفقا لمعدلين، 5% من رقم الأعمال السنوي المقدر بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع، و12% بالنسبة لأنشطة الأخرى⁵. وفيما يخص أصحاب النشاطات المختلطة، فيخضع كل رقم أعمال لمعدله على حدا⁶.

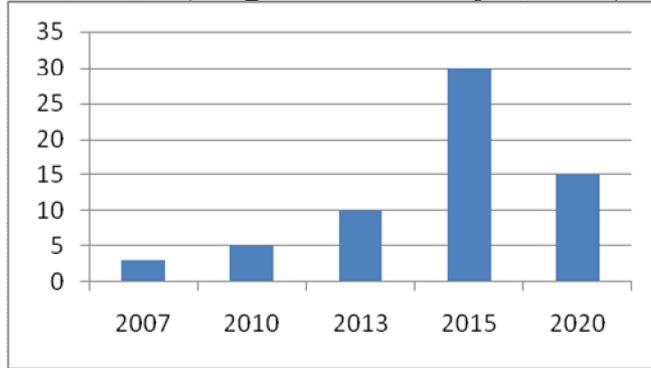
I.3- تعديلات نظام الضريبة الجرافية الوحيدة :

لقد عرف نظام الضريبة الجرافية الوحيدة، منذ استحداثه سنة 2007، جملة من التعديلات مست سقفا الخضوع، وكذا الشرائح الخاضعة له، ومست أيضا إجراءات تحديد رقم الأعمال السنوي بالإضافة إلى كفاءات تحديد مبلغ الضريبة وطريقة دفعها.

أولاً: تعديل سقف الخضوع:

قبل سنة 2007، حُدّد سقف الخضوع للنظام الجزائي القديم بالنسبة للأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا تجاريا أن يكون رقم أعمالهم السنوي لا يتجاوز مبلغ 2.5 مليون دينار جزائري، وبالنسبة للذين يمارسون النشاطات الأخرى أن لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي مبلغ 1.2 مليون د.ج.⁷ وعند تبني نظام الضريبة الجرافية الوحيدة سنة 2007 تم تحديد سقف موحد لكافة الخاضعين لهذا النظام، وهو أن لا يتجاوز رقم أعمالهم 3 ملايين د.ج، ثم ارتفع سنة 2010 إلى 5 ملايين د.ج، ثم ارتفع سنة 2013 إلى 10 ملايين د.ج، ثم ارتفع بصورة ملحوظة سنة 2015 ليصل إلى مبلغ 30 مليون د.ج. غير أنه شهد تخفيضا بموجب قانون المالية لسنة 2020 ليصبح 15 مليون د.ج.

الشكل رقم 1 : تمثيل بياني لتغيرات سقف الخضوع لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على قوانين المالية.

ثانيا: تعديل فئات الخاضعين للضريبة الجرافية الوحيدة:

حدد قانون المالية لسنة 2007 الفئات الخاضعة لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة⁸ في الأشخاص الطبيعيين الذين تتمثل تجارتهم الرئيسية في بيع البضائع والأشياء، أو يمارسون نشاطا حرفيا تقليديا أو يمارسون أنشطة الخدمات التابعة لقطاع الأرباح الصناعية والتجارية. واستثنى فئات أخرى من هذا النظام تمثلت بالخصوص في تجارة البيع بالجملة، والوكلاء المعتمدين، والمصدرين، والمنتجين، وأصحاب المساحات الكبرى، وأصحاب المهن الحرة، وموزعي الوقود، والأشخاص الذين يقومون بعمليات البيع لمؤسسات مستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، والعمليات المتعلقة ببيع الأدوية والمنتجات الصيدلانية، ومنظمي العروض والألعاب والتسلية بمختلف أنواعها، وورشات البناء وغيرها. وتم سنة 2015 توسيع قائمة الخاضعين لهذا النظام لتشمل بالإضافة إلى الأشخاص الطبيعيين كل الأشخاص المعنويين والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين (30) مليون دينار، وكذا المستثمرين المستفيدين من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة"، إلى جانب أصحاب المهن الحرة⁹.

غير أن قانون المالية لسنة 2020 تراجع عن هذه التوسعة، وأعاد تضيق الفئات الخاضعة لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة وحصرها في الأشخاص الطبيعيين واستبعد خضوع الأشخاص المعنويين وأصحاب المهن الحرة لهذا النظام.

ثالثا: تعديل إجراءات تحديد رقم الأعمال :

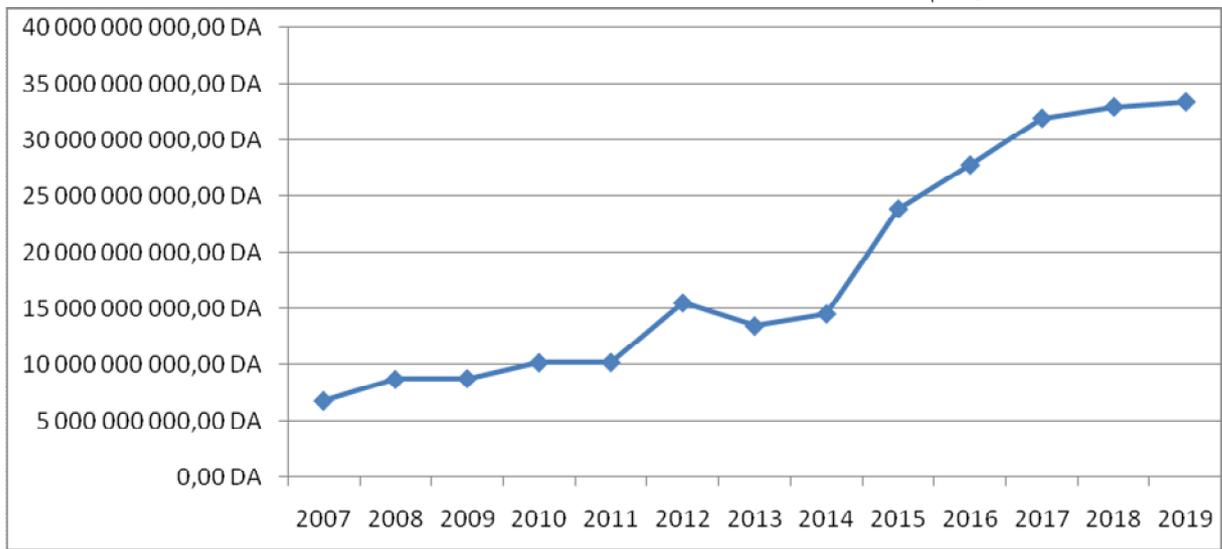
- عند استحداث نظام الضريبة الجرافية الوحيدة، كان تحديد رقم الأعمال الجزائي يتم من قبل المصالح الجبائية، التي تعتمد على :
- محاضر المعاينة الميدانية التي يُعدها أعوان الضرائب والتي غالبا ما تتضمن جملة من المعلومات والخصائص المتعلقة بطبيعة النشاط وظروف الممارسة (مكان تواجد المحل، مساحته، عدد المُستخدّمين، طبيعة الزبائن، السلع المعروضة،... الخ)، وهو عنصر جد مهم في تحديد رقم الأعمال لأنه يسمح بتجنب تمييز بعض المكلفين على البعض الآخر، كما يسمح من جهة أخرى بتحقيق نوع من العدالة باعتبار أن المكلفين الممارسين لنفس النشاط لا يتم إخضاعهم بالضرورة لنفس الوعاء،
 - استغلال العناصر التي هي بحوزة مصالح الضرائب من معلومات وردت إليها من الإدارات والمؤسسات العمومية حول تعاملها مع بعض المكلفين ونشاطاتهم،
 - الاعتماد على رقم الأعمال القديم كمبلغ مرجعي لتقويم رقم الأعمال الجزائي الجديد وهذا بإضافة نسبة 10% أو 20%؛
 - وتقوم إدارة الضرائب في مرحلة أولية بتقدير رقم الأعمال السنوي الذي سيعتمد كوعاء لحساب الضريبة ومراسلة المكلف المعني عن طريق إخطار بنموذج (C8). وعليه، إذا أبدى المكلف قبوله، في أجل لا يتعدى 30 يوما، فسيتم اعتماد رقم الأعمال المقترح مباشرة. أما إذا

أبدى المكلف رفضه لتقدير الإدارة، ومبينا رقم الأعمال الذي يراه مناسباً مرفقاً بالإثباتات والدلائل، فتقوم الإدارة بمراجعة رقم الأعمال المقترح حسب الحالة. ويتم في الأخير إرسال إخطار نهائي نموذج (C9) للمكلف يتضمن رقم الأعمال الذي سيُعمد كوعاء لحساب الضريبة¹⁰.
غير أن قانون المالية لسنة 2016 أدرج مبداءً جديداً يقضي بإلغاء كل تلك الإجراءات، ويصبح في ظله تقدير وتصريح الضريبة الجرافية الوحيدة من مسؤولية المكلف عن طريق إيداع تصريح تقديري لرقم الأعمال السنوي المرتقب، لدى مفتشية الضرائب لمكان تواجد نشاطه، خلال الفترة الممتدة ما بين 1 جوان و30 جوان. وهو بذلك يحدد مبلغ الضريبة الواجب دفعها، ويملك في هذا الشأن خيارين، سواء يقوم بدفع إجمالي للضريبة الجرافية الوحيدة السنوية، أو اللجوء للدفع الجزئي للضريبة بتسديد 50% من المبلغ، ويتم تسديد الباقي على دفعتين متساويتين: من 1 إلى 15 سبتمبر ومن 1 إلى 15 ديسمبر¹¹.

رابعا: أثر التعديلات في نظام الضريبة الجرافية الوحيدة على إيرادات خزينة الدولة الجزائرية :

سنحاول من خلال ما يلي استظهار أثر التعديلات في نظام الضريبة الجرافية الوحيدة على إيرادات خزينة الدولة الجزائرية، وهذا من خلال المعطيات الإحصائية المتاحة التالية:

الشكل رقم (2) : منحى تطور إيرادات الضريبة الجرافية الوحيدة من 2007 إلى 2019 .

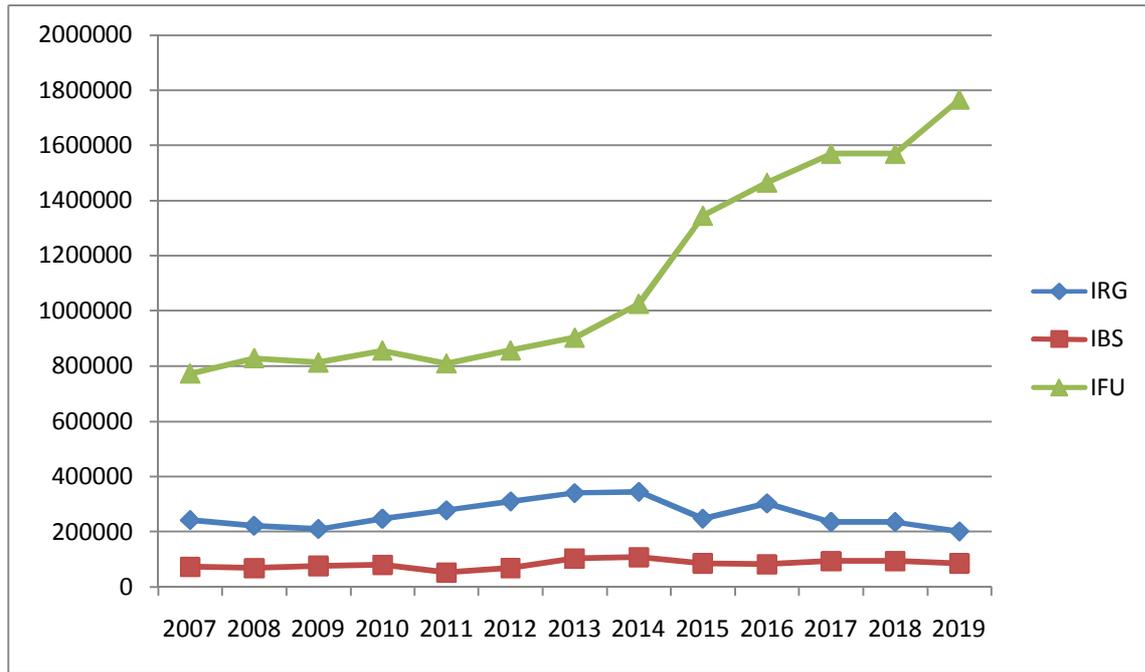


المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات وزارة المالية

من خلال التمثيل البياني لمعطيات الجدول رقم 2 يتضح لنا أن حصيلة الضريبة الجرافية الوحيدة عرفت ارتفاعاً متفاوتاً خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2019، حيث تميزت الفترة 2007-2009 في ظل سقف خضوع 3.000.000 دج، بارتفاع حصيلتها من 6.72 مليار دج سنة 2007 إلى 8.99 مليار دج سنة 2009، لترتفع تقريباً بنفس الوتيرة خلال الفترة 2010-2011 في ظل سقف خضوع 5.000.000 دج حيث بلغت حصيلتها سنة 2011 ما قيمته 10.15 مليار دج، لترتفع بوتيرة أسرع خلال الفترة 2012-2014 في ظل سقف خضوع 10.000.000 دج، حيث بلغت 15.48 مليار دج سنة 2012 لتعرف تراجعاً قليلاً سنتي 2013 و2014. أما الفترة 2015-2019 في ظل رفع سقف الخضوع إلى 30.000.000 دج، فقد عرفت الحصيلة ارتفاعاً معتبراً حيث صعدت من 14.48 مليار دج سنة 2014 إلى 23.83 مليار دج سنة 2015، لتصل إلى 31.95 مليار دج سنة 2017 و33.41 مليار دج سنة 2019.

كما أنه يتضح أن وتيرة زيادة إيرادات نظام الضريبة الجرافية الوحيدة للفترة 2015-2019 مرتفعة جداً مقارنة بالثلاث فترات السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع ليس راجعاً لنجاعة مصالح الضرائب ولا لرفع سقف الخضوع فقط، بقدر ما هو راجع لالتحاق فئة كبيرة من الأشخاص المعنويين بنظام الضريبة الجرافية الوحيدة على حساب النظام الحقيقي، بعدما حول لهم تعديل سنة 2015 ذلك، زيادة عن تعديل سنة 2016 والذي ألقى عملية تقدير الوعاء الضريبي من قبل مصالح الضرائب ويوكل المهمة للمكلف للتصريح بوعائه الضريبي بنفسه. ويظهر هذا الأمر جلياً في المنحنى التالي:

الشكل رقم (3): منحى تطور عدد الأشخاص الخاضعين للنظام الحقيقي ونظام الضريبة الجزافية الوحيدة، خلال الفترة 2007/ 2019.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات وزارة المالية

من خلال التمثيل البياني لمعطيات الجدول رقم 3 يتضح لنا أن عدد الأشخاص الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة عرف ارتفاعا على طول الفترة 2019/2007، حيث كان يمثل ما نسبته 71% من إجمالي عدد المكلفين سنة 2007 لترتفع النسبة سنة 2009 إلى 74% وإلى 80.2% سنة 2015، لتبلغ النسبة 86.3% سنة 2019، من جهة أخرى عرفت نسبة الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي انخفاضا خلال الفترة 2009/2007 حيث انتقلت من 22.3% إلى 19% من إجمالي عدد المكلفين، لترتفع سنة 2013 إلى 25.3% وتعاود الانخفاض سنة 2015 إلى 14.7% لتصل سنة 2019 إلى 9.8%، نفس الوتيرة بالنسبة للضريبة على الربح الإجمالي حيث بلغت نسبة الخاضعين لها من إجمالي عدد المكلفين 6.7% سنة 2007 لترتفع النسبة بشكل طفيف سنة 2009 إلى 6.9% وتنخفض سنة 2015 إلى ما نسبته 5.2%، لتبلغ سنة 2019 4.2%.

ومنه يتم إرجاع وتيرة ارتفاع نسبة الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة بمقابل انخفاض نسبة المكلفين للنظام الحقيقي إلى انتقال المكلفين من النظام الحقيقي إلى نظام الضريبة الجزافية بسبب الواجبات المحاسبية المبسطة المترتبة عنه، بدل تلك المنصوص عليها في النظام الحقيقي حيث يصبح لزاما عليه فقط مسك وتقديم دفترين: الأول ملخص سنوي يتضمن تفاصيل المشتريات مدعم بالفواتير ومستندات الإثبات، والدفتر الثاني يحوي تفاصيل المبيعات، مع تغريم من لا يقوم بمسكهما بمبلغ 5000 دج، وهو تغريم ضعيف مقارنة بحجم التخلف عن مسك الدفترين.

II - الطريقة والأدوات :

بعدما اتضح لنا حليا بالجزء الأول من الورقة البحثية تأثير تعديل نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على المستوى الكلي، سنختبر بالجزء الثاني مدى تأثيره على المستوى الجزئي على عينة عشوائية من المكلفين التابعين لإحدى مفتشيات الضرائب لولاية الجزائر وسط، والتي أظهرت استعدادها للتعاون معنا من خلال توفيرها للمعطيات المطلوبة مع شرط الإبقاء على سرية هوية المكلفين. حيث تتمثل طبيعة عينة الدراسة في مجموعة من الأشخاص المعنويين الذين كانوا خاضعين للنظام الحقيقي وتحولوا إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بعد تعديل قانون سنة 2015. كما تعتبر أرقام أعمال العينة من أعلى أرقام أعمال المكلفين المنتمين لمفتشية الضرائب محل الدراسة. وتمثلت فيما يلي :

الجدول رقم 4 : التعريف بعينة الدراسة

الربح الحقيقي الخقق		رقم الأعمال					طبيعة النشاط	المكلف
2014	2013	2017	2016	2015	2014	2013		
6815187-	5724.283-	10000000	10000000	11085400	13919479	13364707	Complexe sportif	1
1151478-	938331-	/	500000	800000	376899	1807641	Transport de marchandise	2
550544	357177	/	9200000	10560000	20152104	5197316	Bureau d'études	3
2286874-	758710-	/	3000000	3000000	719099	NEANT	Agence de voyage	4
227999	531166	/	1700000	1600000	1284694	1221046	Agence de voyage	5
27911	870251	/	3850000	3400000	2890256	12935599	Info star	6
/	-4030877	/	8000000	7200000	Néant	7153328	Sarl Technique et management	7
3784370	2585067	/	14037810	8100000	8588869	6351250	Sarl X	8
-610950	-213328	Néant	Néant	Néant	Néant	18246000	Sarl Y	9
25462 /	/	2200000	2000000	141455	/	/	Achat Revente	10

المصدر: معطيات مقدمة من قبل مفتشية الضرائب الجزائرية ووسط

وجاء تفصيل العبء الضريبي لكل من المكلفين العشرة في ظل النظامين كالتالي :

المكلف رقم 1	IBS/IRG	TVA	TAP	IFU	العبء الضريبي
2013	10.000	1.810.748	212.227	-	2.032.975
2014	10.000	2.376.650	279.607	-	2.666.257
2015	-	-	-	1.330.248	1.330.248
2016	-	-	-	1.200.000	1.200.000

المكلف رقم 2	IBS/IRG	TVA	TAP	IFU	العبء الضريبي
2013	10.000	228.000	36.152	-	274.152
2014	10.000	64.072	7.539	-	81.611
2015	-	-	-	96.000	96.000
2016	-	-	-	60.000	60.000

المكلف رقم 3	IBS/IRG	TVA	TAP	IFU	العبء الضريبي
2013	57.536	913.778	107.502	-	1.078.816
2014	126.626	3.425.858	403.040	-	3.955.524
2015	-	-	-	528.000	528.000
2016	-	-	-	460.000	460.000

المكلف رقم 4	IBS/IRG	TVA	TAP	IFU	العبء الضريبي
2013	10.000	0	0	-	10.000
2014	10.000	60.000	11.000	-	81.000
2015	-	-	-	360.000	360.000
2016	-	-	-	360.000	360.000

المكلف رقم 5	IBS/IRG	TVA	TAP	IFU	العبء الضريبي
2013	100.921	159.983	24.420	-	285.324
2014	52.438	159.983	29.334	-	240.751
2015	-	-	-	192.000	192.000
2016	-	-	-	204.000	204.000

المكلف رقم 6	IBS/IRG	TVA	TAP	IFU	العبء الضريبي
2013	217.562	2.109.301	258.673	-	2.585.536
2014	6.419	200.402	57.805	-	264.626
2015	-	-	-	170.000	170.000
2016	-	-	-	192.500	192.500

المكلف رقم 7	IBS/IRG	TVA	TAP	IFU	العبء الضريبي
2013	5.000	34.872	4.102	-	43.974
2014	5.000	0	0	-	5.000
2015	-	-	-	864.000	864.000
2016	-	-	-	960.000	960.000

المكلف رقم 8	IBS/IRG	TVA	TAP	IFU	العبء الضريبي
2013	672.118	1.079.712	127.026	-	1.878.856
2014	983.937	1.422.708	167.378	-	2.574.023
2015	-	-	-	972.000	972.000
2016	-	-	-	1.684.537	1.684.537

المكلف رقم 9	IBS/IRG	TVA	TAP	IFU	العبء الضريبي
2013	5.000	1.922.870	226.220	-	2.154.090
2014	5.000	0	0	-	5.000
2015	-	-	-	10.000	10.000
2016	-	-	-	10.000	10.000

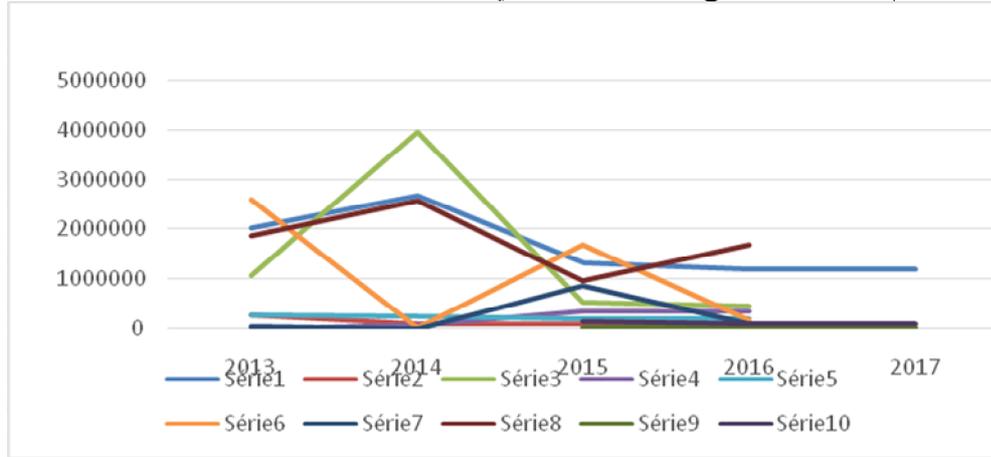
المكلف رقم 10	IBS/IRG	TVA	TAP	IFU	العبء الضريبي
2015	10.000	141.455	2.829	-	154.284
2016	-	-	-	100.000	100.000
2017	-	-	-	110.000	110.000

الجدول رقم 5 : العبي الضريبي لمكلفي العينة في كل من النظام الحقيقي ونظام الضريبة الجزائرية الوحيدة خلال الفترة 2013-2017

العبء الضريبي في ظل النظام الجزائري		العبء الضريبي في ظل النظام الحقيقي			السنوات المكلفين
2017	2016	2015	2014	2013	
1.200.000	1.200.000	1.330.248	2.666.257	2.032.975	1
/	60.000	96.000	81.611	274.152	2
/	460.000	528.000	3.955.524	1.078.816	3
/	360.000	360.000	81.000	/	4
/	204.000	192.000	240.751	285.324	5
/	192.500	1.700.000	264.626	2.585.536	6
/	960.000	864.000	néant	43.974	7
/	1.684.537	972.000	2.574.023	1.878.856	8
/	10.000	10.000	/	/	9
110.000	100.000	154.284	/	/	10

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مفتشية الضرائب للجزائر وسط.

شكل رقم 5 : منحى يوضح تغير العبء الضريبي السنوي للمكلفين العشرة خلال الفترة 2017/2013



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات مقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية الجزائر وسط.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 5 والذي يوضح طبيعة تغير العبء الضريبي السنوي للمكلفين العشرة معا خلال الفترة 2017/2013 وهذا خلال خضوعهم لكل من النظام الحقيقي ومن ثم تحولهم الى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بعدما فتح لهم تعديل قانون سنة 2015 إمكانية التحول، أن مستوى العبء الضريبي للمكلفين العشرة اتجه بنسبة عالية الى الانخفاض مباشرة بعد تحول المكلفين من النظام الحقيقي الى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة وهو الأمر الذي يحسب لصالح المكلفين بما أنهم أصبحوا يدفعون ضرائب أقل.

III- النتائج ومناقشتها :

إن تحليل المعطيات الإحصائية المتاحة يظهر جليا أن هناك ارتفاعا ملحوظا في حجم إيرادات الضريبة الجزافية الوحيدة صاحبه في كل مرة التحاق مكلفين جدد على حساب النظام الحقيقي، كما أن العينة أظهرت انخفاض العبء الضريبي للمكلفين بعد تحولهم من النظام الحقيقي إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة وهو الأمر الذي لا يعكس بتاتا الهدف من إدراج نظام الضريبة الجزافية الوحيدة والمتمثل في التأثير الإيجابي على موارد الخزينة أو على الأقل الحفاظ على مستواها.

IV- الخلاصة :

من خلال ماسبق يظهر جليا أن الدولة سعت جاهدة لتطوير النظام الجبائي تحت عنوان تبسيط الاجراءات الضريبية، من خلال ادراجها لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة سنة 2007 والتي طرأ عليها هي الأخرى عدة تغييرات على كل من سقف الخضوع، الفئات الخاضعة، واجراءات تحديد رقم الأعمال. لينعكس هدف تبسيط الاجراءات الجبائية على كل من أعوان الإدارة الجبائية والمكلفين معا، حيث أصبحت عملية تحديد الوعاء الضريبي من مسؤولية المكلفين بعدما كانت من مهام أعوان إدارة الضرائب، ومن جهة أخرى تم إسقاط جملة معتبرة من الالتزامات المحاسبية على عاتق المكلفين والتي تم حصرها في مسك دفترين فقط عوض الالتزامات السابقة والتي تمثلت في مسك دفتر يومي تُسجّل فيه كل العمليات يوما بيوم، ويُخصّص نتائجها شهريا على الأقل مع شرط الاحتفاظ بكل الوثائق التي تمكن من مراقبة العمليات يوم بيوم، إضافة إلى القيام سنويا بعملية جرد عناصر أصول وخصوم المؤسسة وتجميد حساباتها بغرض إعداد الميزانية وحسابات النتائج مع نقلهما على دفتر الجرد.

ونختتم بالقول أن المشرع نجح نظريا في سن ضريبة مبسطة يسهل أداءها بالنسبة لصغار التجار، بمستوى عبء ضريبي أخف. إلا أن الممارسة الميدانية أثبتت عدم تحقيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة للهدف الرئيسي الذي أُدرج من أجله والمتمثل في التبسيط بغرض التأثير الإيجابي على موارد الخزينة، والذي نرجعه للمناخ الاقتصادي العام الملاحظ فيه عدم التعامل بالفوترة والشيكات في ظل سوق لا يتسم بالتنظيم الجيد، على اعتبارها أدوات تسمح بالرقابة اللاحقة للتصريح الخاطئ والكاذب، وبانعدامها تبقى الإدارة الجبائية لا تملك الوسائل الفعالة للقيام بالرقابة اللاحقة ويجعل أي تقييم غير دقيق أو موضوعي.

- ملاحق:

الجدول (01): التغييرات التي طرأت على سقف الخضوع لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة.

السنة	سقف رقم الأعمال (مليون دينار)
2007	3
2010	5
2013	10
2015	30
2020	15

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قوانين المالية.

الجدول رقم (02): تطور إيرادات الضريبة الجرافية الوحيدة بتغير رقم الأعمال من 2007 إلى 2019.

رقم الأعمال (دج)	السنوات	الإيرادات (دج)
3.000.000	2007	6 718 231 042
	2008	8 620 139 054
	2009	8 988 856 290
5.000.000	2010	10 119 287 549
	2011	10 146 172 611
10.000.000	2012	15 484 135 767
	2013	13 404 481 804
	2014	14 483 969 333
30.000.000	2015	23 834 576 839
	2016	27 773 455 182
	2017	31 948 373 330
	2018	32 964 274 839
	2019	33 405 077 485

المصدر: معطيات مقدمة من طرف وزارة المالية

الجدول رقم (03): منحى تطور عدد الأشخاص الخاضعين للنظام الحقيقي ونظام الضريبة الجرافية الوحيدة، خلال الفترة 2007/ 2019.

السنوات	IRG	IBS	IFU	المجموع
2007	242 187	72 453	772 799	1 087 439
2008	221 673	67 682	828 681	1 118 036
2009	209 327	76 446	813 483	1 099 256
2010	247 199	80 572	855 731	1 183 502
2011	278 390	51 922	809 470	1 139 782
2012	310 173	68 245	856 930	1 235 348
2013	341 086	103 059	903 258	1 347 403
2014	345 773	107 932	1 026 287	1 479 992
2015	247 885	85 863	1 344 363	1 678 111
2016	302 928	81 932	1 465 836	1 850 696
2017	235 005	93 419	1 569 864	1 898 288
2018	235 005	93 422	1 569 864	1 898 291
2019	201 110	85 576	1 766 115	2 052 801

المصدر: المديرية العامة للضرائب

- الإحالات والمراجع :

¹- France Stratégie, **Quels principes pour une fiscalité simplifiée ?**, 24/12/ 2022 ,15h30, disponible sur le lien: https://www.strategie.gouv.fr/sites/strategie.gouv.fr/files/atoms/files/cp-fs-rv-queles_principes_pour_une_fiscalite_simplifiee.pdf

²- مارسيلو استيفاو، 4 طرق تستطيع البلدان منخفضة الدخل أن تعزز بها إيراداتها الضريبية دون الإضرار بالنمو، مدونات البنك الدولي، 2021/12/22، 14 مارس 2021، متاح على <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/4-ways-low-income-economies-can-boost-tax-revenue-without-hurting-growth>

³- نفس المرجع.

⁴- المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدلة بموجب المادة 8 من قانون المالية لسنة 2020.

⁵- المادة 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

⁶- التعليم رقم 001/م.ع.ض.07 الصادر بتاريخ 9 يناير 2007 والمتعلقة بالضريبة الجرافية الوحيدة

⁷- المادة 282 مكرر 5 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

⁸- المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة، المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2007.

⁹- المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدلة بالمادة 13 من قانون المالية لسنة 2015.

¹⁰ - Djouhri Mehdi, **L'impôt forfaitaire unique algérien: un modèle de modernisation du système fiscal**, 03/01/2022, 17h24, disponible sur le lien : <https://www.2isf.org/limpot-forfaitaire-unique-algerien-un-modele-de-modernisation-du-systeme-fiscal/>

¹¹ - بن صوشة سارة، دور الحوكمة الجبائية في تمويل التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019/2018، ص 358.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

طاطا ايمان (2022)، أثر تعديلات نظام الضريبة الجرافية الوحيدة على إيرادات خزينة الدولة الجزائرية، مجلة المؤسسة، المجلد 11 (العدد 01)، الجزائر: جامعة الجزائر-3، ص.ص. 143-152.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب**

المُصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

مجلة المؤسسة مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).**



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Entreprise Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.